

النشرة الإخبارية

من أجل المعنيين بحقوق الإنسان
سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول 2014 المجلد 44 العدد 005



منظمة العفو
الدولية



ذكريات الحرب

اللاجئون السوريون
على حدود أوروبا



قوات البحرية الإيطالية تنقذ 443 سورياً في البحر الأبيض المتوسط، 12 يونيو/حزيران 2014. وقد أصبح هذا الطريق اليوم أشد الطرق خطراً على الأشخاص الذين يأملون في الوصول إلى أوروبا. إن بلدان الاتحاد الأوروبي، إن جعلت عبور حدودها البرية شبه مستحيل، إنما ترغم العديد من اللاجئين والمهاجرين على المخاطرة بحياتهم على متن قوارب مكتظة للغاية. وقد غرق ما لا يقل عن 500 شخص في النصف الأول من عام 2014 وحده. أما العدد الحقيقي فلا يمكن معرفته.

إن حملة «نداء استغاثة إلى أوروبا» التي تقوم بها تدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف المعاناة التي يكابدها الأشخاص والموت الذي يتعرضون له في سبيل الوصول إلى أوروبا، كما تدعو إلى مساعدة بلدان، من قبيل إيطاليا، على إنقاذ المزيد من أرواح البشر في عرض البحر.

وقّع على عرضتنا عبر الرابط: <http://bit.ly/FortressEurope>

الافتتاحية ماذا لو كنت أنا؟

«ماذا لو كنت أنا في تلك الصورة؟» سؤال طرحه أحد الناشطاء الشباب في منظمة العفو الدولية، عندما نظر إلى صور اللاجئين السوريين في بلغاريا التي التقطتها فسيلينا نيكولايفا (الصفحات 4-7).

وربما تثير صور نيكولايفا المزيد من الأسئلة: من قبيل: إذا اضطررت إلى مغادرة بلدك، ما هي المقتنيات التي ستحاول حملها معك؟ ما هي المخاطر التي قد تواجهها في رحلتك؟ وما نوع الحياة التي ستحاول بناءها ريثما تعود إلى ديارك؟

إن التعاطف مع أوضاع الآخرين يدفعنا إلى القيام بشيء حيالها. وتقوم الآن حملة نداء استغاثة إلى أوروبا بإرسال إشارات بانسة إلى الاتحاد الأوروبي لأن اللاجئين والمهاجرين، على طول حدوده الخارجية، يخاطرون بحياتهم على متن قوارب متهاكة في عرض البحر، وهم عرضة لرتبهم على أعقابهم باستخدام العنف، أو لأن يعلقوا في البرزخ.

يرجى الانضمام إلى ندائنا إلى الاتحاد الأوروبي بوضع مصلحة البشر قبل الحدود، ووضع حد لمعاناتهم على أبوابه. ويظهر التاريخ أن كل شخص في كل مكان يمكن أن يجتبر على الفرار نأت يوم. وأن إيجاد مكان يعيش فيه حياة كريمة قبل يوم عودته إلى دياره هو كل ما نأمل به.

عن النشرة الإخبارية

اقرأ النشرة الإخبارية على الإنترنت، واقرأ النشرة الحية على مدونتنا: www.livewire.amnesty.org
تابعنا على تويتر: @AmnestyOnline
وانضم إلينا على الموقع: www.amnesty.org/en/join
اشترك في النشرة للحصول على ست نسخ مطبوعة سنوياً*
البريد الإلكتروني: wire.subscribe@amnesty.org
هاتف: +44 (0)20 7413 5507

* للأفراد: US\$24/£17/€15 (للمؤسسات: US\$54/£41/€35)

في هذا العدد من النشرة الإخبارية

حكايات أمل وشوق

صور جديدة تقدم لمحة نادرة عن حياة السوريين الذين نجحوا في الوصول إلى بلغاريا. الصفحة 4.



«مطاردة لاصطياد النساء الفقيرات»

الإجهاض محظور في السلفادور بشكل كامل. بل إن بعض النساء اللاتي يجهضن ينتهي بهن المطاف في السجن بتهمة القتل العمد. وقد تحدثنا إلى محام يدافع عن حقوقهن. الصفحة 8.



حفل شاي مع الاختلاف

لماذا يمكن أن تصبح طاولة المطبخ المكان الوحيد الذي يستطيع فيه الناس أن يتحدثوا بحرية في روسيا. الصفحة 12.



كيف يمكن لمنظمة العفو الدولية وقف التعذيب؟

يقدم باحثونا لمحات عن عملهم في ثلاثة بلدان مختلفة جداً. الصفحة 14.



«إيمانها به يمكن أن يغير أي شيء»

يعود هكماما إيواو إلى منزله بعد مرور 46 عاماً على وجوده في قائمة المحكومين بالإعدام. ويعود الفضل في ذلك إلى شقيقته هيديكو ومئات آلاف الأشخاص الذين دعموه في سائر أنحاء العالم. الصفحة 17.



رحلة طويلة صوب العدالة

نحتفل بنصر مميز للنشطاء النيجيريين، الذين حصلوا على تعويضات مؤخراً، بعد أن أطلقت القوات الحكومية النار على المشاركين في الاحتجاج السلمي. الصفحة 20.



هل يمكن أن تؤدي كتابة رسالة إلى تغيير حياة إنسان؟

نعم، وإليكم كيف يمكن ذلك. الصفحة 24.



وفي هذا العدد أيضاً

الأخطار التي تحدق بالدفاع عن حقوق الإنسان في غامبيا (الصفحة 3): تحطيم المحرمات من خلال التربية والتعليم (الصفحة 10): مناشدات عالمية (الصفحة 22).



النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات، WIRE, Editorial Studio, Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom
Sudbury Print Group, Suffolk, UK. الطباعة: ISSN: 1472-443X, NWS 21/005/2014 Arabic. رقم الوثيقة: Amnesty International Ltd

صورة الغلاف: أنظر الصفحة 5. © Vessalina Nikolaeva

© Massimo Sestini

جدول الأعمال

أخبار سارة وتحديثات

استعدوا للكتابة من أجل الحقوق

ستنطلق حملتنا السنوية لكتابة الرسائل، والمعروفة باسم «أكتبوا من أجل الحقوق»، في ديسمبر/كانون الأول كالمعتاد. وتعدُّ هذه الحملة الحدث الأكبر في العالم في مجال حقوق الإنسان، الذي يجمع معاً مئات آلاف الأشخاص لحماية 12 شخصاً ومجتمعاً ممن يتعرضون لخطر انتهاكات حقوق الإنسان. للمشاركة في الحملة يرجى الاتصال بالمكتب المحلي لمنظمة العفو الدولية، أو إرسال رسالة على العنوان الإلكتروني: mobilization@amnesty.org والاطلاع على مزيد من التفاصيل في العدد القادم من النشرة الإخبارية. ولمعرفة ما حدث للأشخاص الذين تحدثنا عن حالاتهم في حملة العام الماضي، أنظر الصفحتين 24-25.

إبطال حكم الإعدام بحق لي يان

لم تعد لي يان تواجه حكم الإعدام بعد اليوم، ويعود الفضل في ذلك إلى الضغوط التي مارسها 85,000 شخص منكم على السلطات الصينية. وكانت منظمة العفو الدولية قد أطلقت عريضة من أجل لي يان وخلقّت موجة واسعة من التغطية الإخبارية لمحتنها.

ففي عام 2011 أُدين لي يان وحكم عليها بالإعدام بتهمة قتل زوجها، بعد تعرُّضها لإساءة المعاملة على يده طوال عدة أشهر. فقد قام بضربها وطعنها وحرقها بالسجائر في وجهها وبتير أحد أصابعها. وفي 23 يونيو/حزيران علم شقيق لي يان أن محكمة الشعب العليا أبطلت حكم الإعدام في مايو/أيار. وهي الآن بانتظار إعادة محاكمتها.

مليون صوت من أجل مريم

أعرب أكثر من مليون شخص في شتى أنحاء العالم عن تأييدهم لدعوتنا إلى إطلاق سراح مريم يحي إبراهيم (في الصورة أعلاه)، وهي امرأة سودانية مسيحية وأم لطفلين. وكانت مريم قد اتُهمت «بالزنا»، بعد أن زُعم أن نويها أبلغوا السلطات بأنها تزوجت من رجل

أخبار سارة بشأن #حملة أوقفوا التعذيب! تظاهر الأشخاص من شتى أنحاء العالم تضامناً مع ضحايا التعذيب في 26 يونيو/حزيران - ذكرى اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب - ومن بينهم نشطاء في دUBLIN بأيرلندا. وقد فتحت تحقيقات في قضيتي ألفريدا ديسبارو في الفلبين وعلي العراس في المغرب (الذين أبرزنا حالتهم في أعداد سابقة من النشرة الإخبارية). وقد أعلنت السلطات الفلبينية عن تلك التحقيقات عقب تلقي رسالة من اثنين من أعضاء منظمة العفو الدولية. وقالت السلطات المغربية إن القرار المتعلق بالتحقيق مرتبط مباشرة بعمل منظمة العفو الدولية بشأن حالة علي العراس. وستقوم بتسليم العريضة الممهورة بتوقيعاتكم من أجل كلوديا مينا من المكسيك وديلوروم عبدالقاروف من أوزبكستان عما قريب. للاطلاع على المزيد في هذا الصدد، أنظر الرابط: www.amnesty.org/en/stoptorture



إطلاق سراح أليس بيالياتسكي!

بعد قضاء نحو ثلاث سنوات في السجن، أُطلق سراح أليس بيالياتسكي (في الوسط)، وهو ناشط بيلا روسي في مجال حقوق الإنسان، كنا قد أبرزنا حالته في حملة الكتابة من أجل الحقوق لعام 2013. وقد فوجئ أليس بإبلاغه بصدور عفو عام عن السجناء في 21 يونيو/حزيران، فاستقل فوراً قطاراً متوجهاً إلى مينسك. وقد استقبلته زوجته وحشد كبير من المؤازرين ترحيباً بعودته إلى منزله. وقال أليس، الذي يعتقد أن الحملة التي قام بها نشطاء منظمة العفو الدولية أدت إلى إطلاق سراحه: «إن الرسائل التي تلقيتها من أشخاص عابدين هي التي أحدثت فرقا حقيقياً. وأود أن أتقدم بالشكر الخاص إلى نشطاءكم على ما بذلوه من أجلتي».

المفقودين، وتعيش عائلاتهم في برزخ مؤلم، وهي غير متأكدة من مكان وجود أحيائها أو مما حدث لهم. وقال آخرون، ممن أُطلق سراحهم بعد قضاء أشهر قيد الاعتقال السريع، لمنظمة العفو الدولية إنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. يرجى إظهار دعمك للمختفين في سوريا وعائلاتهم بالتوقيع على عريضتنا - وهي مفتوحة للتوقيع اعتباراً من 30 أغسطس/آب، وهو اليوم الدولي لمساندة ضحايا الاختفاء القسري، حتى أكتوبر/تشرين الأول. ونعتزم تقديم العريضة إلى الحكومة السورية، طالبين منها وقف احتجاز الأشخاص في معتقلات سرية، وإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بهذه الطريقة.

يرجى زيارة الموقع: <http://bit.ly/1gkyhz1>



مسيحي - حيث يعتبر زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم مخالفاً للشريعة الإسلامية. كما اتُهمت «بالردة» لأنها قالت إنها مسيحية، في حين أن والدها كان مسلماً.

وفي 15 مايو/أيار حُكم عليها بالإعدام شنقاً بتهمة «الردة» وبالجلد بتهمة «الزنا». وكانت في ذلك الوقت حاملاً في الشهر الثامن، وأرغمت على ولادة طفلها وهي مقيدة بالسلاسل. وفي 23 يونيو/حزيران أُطلق سراح مريم بعد إبطال الحكم، وسمح لها بمغادرة السودان بعد شهر.

إن منظمة العفو الدولية تحث الحكومة السودانية على تغيير القانون، كي لا يمر أي شخص آخر في مثل هذه المحنة، وعلى اتخاذ خطوات باتجاه إلغاء عقوبتي الإعدام والجلد.

منظمة العفو الدولية إلى أين؟

تقوم منظمة العفو الدولية ببدء مشاورات جماهيرية من أجل الإعلام باستراتيجيتنا العالمية المقبلة (2016-2019). ونريد أن نسمع منكم بشأن هذا الأمر

زوروا موقع المنظمة amnesty.org لملء استطلاع قصير ومساعدتنا في تشكيل المستقبل

ادعموا المختفين في سوريا

اعتقل آلاف الأشخاص من المشتبه في أنهم معارضون للحكومة في سوريا منذ اندلاع الاحتجاجات في فبراير/شباط 2011. وما زال العديد منهم في عداد

ملاحظات من الميدان

لا خوف بعد اليوم
في غامبيا

فرانسوا بتول، مسؤول الحملات الخاصة بمنطقة غرب أفريقيا في منظمة العفو الدولية، يعبر عن تأملاته بشأن الأخطار والفرص التي يمثلها النضال من أجل حقوق الإنسان في غامبيا.

مررتُ بلحظة ما أحسست فيها بشعور رائع تجاه التقاء جميع الأشياء معاً. فقد وجدتُ نفسي محاطاً بمناضلين ينشدون ويهزون لافتة ضخمة بيد ويصرخون في هاتفي عندما حاولت ينسأ إجراء مقابلة إناعية معهم.

كان يوماً جنونياً، وكانت تلك إحدى اللحظات الأكثر جنوناً. فمنذ أشهر وأنا أقوم بتنظيم يوم تحرك عالمي لزيادة الوعي بمدى خطورة أن يكون المرء ناشطاً في مجال حقوق الإنسان في غامبيا في الوقت الراهن.



© Amnesty International

وفي فترة الإعداد لذلك التحرك، كنت أتحدث باستمرار مع نشطاء من غامبيا. وكان أحد الرجال الذين تحدثت إليهم يدعى الإمام بابا ليغ، الذي تعرض لإساءة معاملة فظيعة - فقد قال لي إن أفراد الأمن كانوا يضربونه بالهراوات والأسلاك الكهربائية كل ليلة وعلى مدى عشر ليالٍ. وقد اقتادوه إلى حقل، وبدأوا بدفنه في حفرة، وتظاهروا بأنهم سيعدمونه.

ولكنه مع ذلك ظل قادراً على المزاح معي حول ما حدث له، قائلاً: «وضعوني في الحبس الانفرادي، ولكنني أصبحت خبيراً في قتل البعوض، وأقممتُ صداقات مع جميع الحشرات والعناكب!».

إن التحدث معه كان متواضعاً، يمكنني أن أذكر لكم اسمه لأنه الآن خارج البلاد، ولكن هناك الكثير من الأمور التي لا يمكنني الحديث عنها، لأن ذلك يشكل خطورة بالغة على البعض. وغالباً ما يتم تجاهل غامبيا من قبل زعماء العالم، فهي لا تحتوي على نفط وليس لهم فيها مصالح استراتيجية. أما السياح الباحثون عن الشواطئ والحياة البرية، فربما ليس لديهم أدنى فكرة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ولهذا السبب، كان من المفجع وضع هذا البلد الصغير على جدول الأعمال الدولي.

«أنا ناشط في أعماقي، وبالنسبة لي، فقد لخص ذلك اليوم ماهية منظمة العفو الدولية: أي جمع آلاف الأشخاص معاً للدفاع عن أشخاص آخرين لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم».

في أكتوبر/تشرين الأول 2014 ستقوم الأمم المتحدة بمراجعة سجل حقوق الإنسان في غامبيا. وسيعلن فرانسوا عن بواعث قلق الأشخاص الذين يعمل معهم - والذين لا يستطيعون القيام بذلك بأنفسهم لأسباب أمنية - وسيطالب زعماء العالم بالتحرك من أجلهم.

راسلونا

إننا نرحب دائماً بآرائكم وتعليقاتكم وأفكاركم! أكتبوا إلينا على thewire@amnesty.org



© Amnesty International/Graham Seely



© REEURL



حكايات أمل وشوق

تقدم هذه الصور لمحات نادرة عن حياة السوريين الذين نجحوا في الوصول إلى بلغاريا. وفي العاصمة صوفيا ينتظر هؤلاء معرفة ما إذا كان سيُسمح لهم بالبقاء هناك أم لا.

جميع الصور: فسيلينا نيكولايفا © Vesselina Nikolaeva

النص: شفيتا ستويفا، نيا كيرياكوف، يانا بوهرر تافانير Cveta Stoeva, Nia Kiryakova, Yana Buhner Tavanier



صنع محمد هذه الطائرة اللعبة في خمس دقائق، وقال: «لا أستطيع الجلوس هكذا دون أن أفعل شيئاً. في سوريا يموت المرء من القنابل فوراً. أما هنا فإنه يموت ببطء - ففي كل يوم يموت قليلاً».



«جميع أفراد عائلتي هنا. في سوريا كنت أعمل مزارعاً، وقد تركت كل شيء هناك. ويحدوني الأمل في أن تتحسن الأمور ذات يوم، كي أستطيع العودة إلى بلادي».

كل ساعتين تقريباً كانت سناء تصعد إلى أعلى وتقف على بلاطة النافذة لمدة 15 دقيقة، وهي تراقب بصمت مدينة صوفيا عن بُعد. إن لحظات الهدوء هذه تتناقض كثيراً مع سلوكها الحيوي السابق المعتاد، حتى تجاه الغرباء.



«أنا فخور بابني لأنه يتحمل بشعور عال من المسؤولية. ففي سوريا كان يأتي بعد انتهاء الدوام المدرسي في كل يوم كي يساعدني في عملي بمصنع النسيج».



«لقد بعثت كل شيء بهدف الحصول على المال كي أستطيع الهروب بعيداً عن الحرب. والشيء الوحيد الذي احتفظت به هو الخاتم الذي أهدها لي زوجي وقت خطبتنا».



© Giuseppe Chiantera

هذه الصور جزء من معرض «صور وحكايا عن الهجرة»، الذي ضمّ صوراً التقطها المصور اليوناني المرموق جورجوس موتافيس. وقد نُظمت الفعالية في صوفيا ببلغاريا خلال مخيم التحرك من أجل حقوق الإنسان الذي أُقيم في يوليو/تموز.

وقد ضمّ المخيم، الذي نُظم بالتعاون مع لجنة هلسنكي البلغارية كجزء من حملة نداء استغاثة إلى أوروبا، 80 ناشطاً في منظمة العفو الدولية من 30 بلداً. وقد هدفت الصور إلى النظر إلى ما هو أبعد من تصنيف «مهاجر» و«لاجئ» من خلال سرد القصص الشخصية للأفراد.

وقال باتريك دومونيك روعبي، وهو طالب من سويسرا شارك في مخيم الأنشطة الذي أقامته منظمة العفو الدولية: «لقد ترك المعرض لديّ انطباعاً قوياً. كما شعرتُ بشيء من عدم الارتياح لأنني تخيلت وجهي على الجدران بدلاً من وجوههم».

وأضاف يقول: «عجبتُ لهذا التحول القاسي في مسار الأقدار الذي حملهم إلى هذا المكان المعادي وغير الودي. وحاولتُ أن أتخيل المشاعر التي انتابتهم عندما سردوا قصصهم».

وقالت جميلة دنغوير من فرنسا، التي فازت بمسابقة خاصة بالمشاركة في المخيم: «إن الصور تحكي قصصاً. فهذا الشخص هو إنسان، مثلك ومثلي، وكان يمكن أن تكون تلك الصورة لأحدنا». وقد أُقيم ذلك المخيم للتوعية بأوضاع الأشخاص الذين فروا من أتون



يتشارك أنس مع خمسة شبان آخرين في هذه الغرفة الصغيرة بمركز للاجئين في صوفيا، ويقول: «القلب الكبير يتسع للكثير». وكان يدرس إدارة الأعمال في إحدى جامعات سوريا، وهو الآن يحلم بإكمال دراسته في بلد ما من بلدان غرب أوروبا.

بادر إلى التحرك <<

قُل للاتحاد الأوروبي أن يضع البشر قبل الحدود: وُقِّع عريضتنا على الرابط:
<http://bit.ly/FortressEurope>

«مطاردة لاصطياد النساء الفقيرات»

«تُعتبر السلفادور واحدة من حفنة من بلدان العالم التي تحظر الإجهاض. وفي بعض الحالات ينتهي المطاف بالنساء اللاتي يجهضن خلف القضبان بتهمة القتل». هذا ما قاله دنيس مونوز إيستانلي، المحامي الذي حمل على كاهله واجب الدفاع عنهن.



وقال دنيس: «كنت دائماً أعتقد أنها أدينت بدون وجه عدل وأنها ما كان ينبغي أن تكون في السجن أصلاً. وعندما أُطلق سراحها غمرتني السعادة». لقد حوّل هذا الانتصار دنيس إلى شخصية معروفة في المعركة من أجل الحقوق في السلفادور. ويزداد الاعتراف بعمل «مجموعة المواطنين لإلغاء تجريم الإجهاض»، التي يعمل معها دنيس، بسبب تصميمها على فضح حالات نساء أخريات من المسجونات في ظروف مشابهة - وجميعهن ينتمين إلى أفقر قطاعات المجتمع.

المحرمات

إن الإجهاض في السلفادور محظور في جميع الظروف، حتى عندما يكون من المرجح ألا تُكتب الحياة للجنين، أو إذا كانت حياة المرأة أو حالتها الصحية في خطر؛ أو إذا كان الحمل ثمرة للاغتصاب. في أبريل/نيسان 2014 أُطلقت «مجموعة المواطنين لإلغاء تجريم الإجهاض» حملة تهدف إلى العفو عن 17 امرأة، ممن حُكم عليهن بالسجن لمدد طويلة بسبب قضايا نات صلة بالحمل، مثل كريستينا، وتقضي هؤلاء النساء أحكاماً بالسجن تصل إلى 40 عاماً، وتثير حالاتهن بواعث قلق عميق بشأن حقهن في محاكمة عادلة، من جملة حقوق أخرى. وقد أصبح دنيس شخصية معروفة على الصعيد العالمي بعد أن أصبح محامياً «بياتريز»، وهي امرأة خاضت معركة طويلة مؤلمة مع السلطات من أجل السماح لها بالحصول على المعالجة الطبية التي تحتاجها لإنقاذ حياتها. وشكّل حملها خطراً على حياتها لأنه أدى إلى تفاقم أمراضها الشديدة التي كانت تعاني منها أصلاً، ومنها تقرحات الجلد ومشكلات في الكلية. كما أن الجنين كان ينقصه جزء كبير من دماغه وجمجمته، وما كان يمكن أن يبقى على قيد الحياة لمدة تزيد على بضع ساعات أو أيام بعد الولادة. وظلت السلطات السلفادورية لمدة شهرين تقريباً ترفض توفير المعالجة التي تنقذ حياتها في الوقت الذي تدهورت فيه حالة بياتريز الصحية. وفي النهاية وافقت على إجراء عملية قيصرية مبكرة لها.

عندما استيقظت إزابيل كريستينا كوينتانيا وقد اعترضها ألم مبرح في سرير بأحد مشافي سان ميغيل في السلفادور، كان أول ما شاهدته البزة الزرقاء لشرطي كان يقف إلى جوارها.

كان قد مرّ 40 أسبوعاً على حمل كريستينا عندما شعرت بالألم مبرحة وهرعت إلى الحمام. وقد فقدت وعيها وعثرت عليها عائلتها وهي تنزف ويلطخها الدم. وقد نُقلت على جناح السرعة إلى المستشفى، حيث لم تعالج كمريضة تمر في حالة خطيرة، وإنما أُهملت بأنها مجرمة، وسوّلت: «لماذا قتلت طفلك؟»

وكانت بالكاد قد بدأت باستعادة وعيها عندما بدأ الشرطي يطرح عليها أسئلة. عندئذ فقط أدركت أنها فقدت جنينها - وأنها متهمه بجريمة قتل. وسرعان ما أصبحت قصتها خبراً وطنياً. وفي أغسطس/آب 2005 حُكم على كريستينا بالسجن لمدة 30 سنة بتهمة القتل المشدّد. وقد أشارت البلاد بأسرها بأصبع الاتهام إلى المرأة البالغة من العمر 19 عاماً، والتي كان ابنها البالغ من العمر ثلاث سنوات فقط ينتظرها في البيت. وقد تسببت محنة تلك الشابة بالصدمة لطلاب الحقوق دنيس مونوز إيستانلي.

وقال دنيس لمنظمة العفو الدولية: «فور سماعي بقصة كريستينا، أصابتنني صدمة. وبعد مرور سنتين سلمتني إحدى الصديقات النص الكامل لقرار الحكم الصادر بحق كريستينا، وأبلغتني بأن

كريستينا لم تتوكل محامياً. قرأت نص الحكم، وفوجئت بأنه يمكن إدانة أي امرأة بهكذا تهمة حتى لو كان سبب وفاة الجنين غير مؤكد».

وقد وجد دنيس كريستينا في سجن محلي للنساء، وعرض عليها أن يكون محامياً. تلك كانت بداية معركة قانونية طويلة ومريرة استغرقت سنتين في أروقة المحاكم والمكاتب الحكومية. وفي النهاية أُطلق سراح كريستينا في عام 2009، بعد تخفيض مدة حكمها بشكل كبير.



© Amnesty International

ويعتقد دنيس الآن أن محنة بياتريز ساعدت على كشف النقاب عن بعض القضايا الأكثر تحريماً في البلاد. وأوضح دنيس قائلاً: «إن السلفادور بلد محافظ للغاية، ويجري التلاعب بالمعلومات من زاوية دينية. فحتى في حالة اغتصاب امرأة ما من قبل 18 رجلاً، فإنها يجب أن تنجب مولودها لأنها إرادة الله، كما يقولون». ومضى دنيس يقول: «إن ذلك يعتبر مطاردة لاصطياد النساء الفقيرات. ويعتقد المدعون العامون والقضاة أن النساء يجب أن يجترحن البطولات حتى لو كنّ على شفير الموت - من قبيل فقدان لبيترين من الدم - ويجب أن يقمن برعاية المولود الجديد، حتى لو كنّ قد فقدن الوعي. ويطلبون من المرأة أن تتصرف بطريقة غير واقعية بالمرّة». ومنذ أن بدأ العمل بشأن واحدة من القضايا الأكثر خلافة في البلاد، أرغم دنيس على مواجهة النقاد في وسائل الإعلام وفي الشوارع، حيث كان الناس يطلقون عليه اسم «محامي الإجهاض». وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إليه، فإنه يحاول دائماً التركيز على أسباب قيامه بعمله، فيقول: «لديّ ابنة والعديد من الصديقات والزميلات في العمل، ولا أريد لأي منهن أن تواجه وضعاً كهذا. ولذا فإن لديّ حساسية تجاه هذه القضية. وأنا مستمر في العمل بهذا الشأن لأنني لا يمكن أن أسمح بالظلم الذي سترغم النساء على مواجهته». عندئذ فقط أدركت أنها فقدت حملها - وأنها أتهمت بارتكاب جريمة قتل.



© José Cabezas/AFP/Getty Images



© Amnesty International

إلى الأعلى: لوحة جدارية في مركز نسائي بالمجتمع المحلي في ساتشيتوتو بالسلفادور.
إلى اليسار: مشهد سوق مزدحم في العاصمة السلفادورية سان سلفادور.

طالع المزيد <<

أنظر تقريرنا الجديد حول السلفادور، الذي سيُطلق في وقت لاحق من شهر سبتمبر/أيلول كجزء من حملتنا المعروفة باسم: «جسدي.. حقوقي» المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية. للاطلاع على المزيد، أنظر:
www.amnesty.org/mybodymyrights

بادر إلى التحرك <<

يرجى الانضمام إلينا في 28 سبتمبر/أيلول، يوم التحرك من أجل إلغاء تجريم الإجهاض، على الرابط:
www.facebook.com/amnestyglobal

ملف الحقائق

- لقد تم حظر الإجهاض في جميع الحالات في السلفادور منذ عام 1998، وبموجب القانون الجنائي السابق لعام 1973، لم يكن الإجهاض يعتبر جريمة في حالات الخطر على حياة المرأة أو الاغتصاب أو تشوه الجنين الخطير.
- لقد حظرت سبعة بلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي الإجهاض حظراً شاملاً، وهي: شيلي، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، هايتي، هندوراس، نيكاراغوا وسورينام.
- في مايو/أيار 2014 أعلنت شيلي خطاً لإصلاح القانون بحيث يسمح بالإجهاض في حالات الاغتصاب أو الخطر على حياة المرأة أو عندما يكون من غير المرجح بقاء الجنين على قيد الحياة.

عندما يكون الجنس محرماً

ومند إطلاق حملة «جسدي.. حقوقي» (وهي حملتنا من أجل الحقوق الجنسية والإنجابية) في مارس/آذار، ما انفكت منظمة العفو الدولية تعمل مع النشطاء الشباب في نشاط يدعى «التكلم بجرأة!»، ويهدف إلى تحسين معارفهم ومهاراتهم كي يتمكنوا من الدفاع عن حقوقهم.

لقد بدأنا ما قد يسميه البعض «كلاماً أخرق» حول الجنس والإنجاب، وفي أدهاننا هدف واحد، وهو: مساعدة الشباب على اتخاذ القرارات المتعلقة بأجسادهم وحياتهم بدون خوف من التعرض للعنف أو السجن.

تحدي الوضع الراهن

حتى الآن استخدمنا نشاط «التكلم بجرأة!» لتدريب النشطاء في بلدان، من بينها مالي والمكسيك والمغرب وسويسرا. وقال العديد من الأشخاص إن المشاركة شكلت تحدياً لرايهم الخاصة بشأن الجنس والعلاقات.

وقالت «فتا فوميا»، وهي قائدة إحدى المجموعات الشبابية في مالي: «قبل ورشة العمل لم أكن أفهم حقيقة أنني أستطيع أن أقرر بنفسي ما إذا كنت أريد أن أتزوج أم لا. بالنسبة لي، كان الأمر كله يعتمد على والديّ، ولكنني الآن أصبحت أعرف أنني مسؤولة عن هذه القرارات كذلك».

وأوضحت هاموناتا داو، وهي عضو في المجموعة الشبابية نفسها الأمر على هذا النحو: «هنا تعتبر الحقوق الجنسية والإنجابية من الموضوعات المحرمة بين الوالدين والأطفال. ولكننا تعلمنا من هذا النشاط أن للفتيات حقاً في اتخاذ القرارات المتعلقة بأجسادهن وصحتهن وبعد الأطفال الذين يرين إيجابهم. لقد غيّر هذا النشاط طريقة تفكيرنا حقاً لأننا، هنا في مالي، نعتقد أن الرجل وحده هو الذي يستطيع أن يقرر عدد الأطفال الذين يجب أن تنجبهم المرأة».

كيف يمكن أن تجعل الأشخاص يتحدثون عما يجول في خاطرهم بشأن قضايا شائكة، كالإجهاض، في الوقت الذي يمكن أن يعتبر مجرد ذكر الجنس محرماً؟

عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الجنس والإنجاب، يمكن أن تُغلق الأبواب بسرعة، وذلك يعتمد على المكان الذي يعيش فيه الشخص. ففي السلغادور مثلاً (أنظر الصفحات 8-9)، يبدو أن تغيير آراء الناس حيال الإجهاض مستحيل عندما يكون الإجهاض غير مشروع هناك، وعندما يكون معظم الناس ضده. إذ أن نحو 95% من الأشخاص المبحوثين في دراسة مسحية أجريت في عام 2012 عارضوا إجهاض النساء اللاتي لا يشعرن بأنهن مستعدات لإنجاب أطفال.

إن تغيير الرأي العام في حالات كهذه أمر صعب، ولكنه ليس مستحيلاً - إذا شجع للشباب بالتحدث عن المشكلة.

تحسين مستوى معارفه في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية، بدأ يتطلع إلى «تدريب الآخرين ممن لا يتمتعون بوعي كبير بهذا الموضوع». ويحدونا الأمل في أن الشباب الذين يشاركون في نشاط «التكلم بجرأة!» سيشعرون بالثقة حيال خلق البيئة السليمة والملائمة للأشخاص كي يشاركوا في هذه الأحاديث التي تبعث على التحدي. ومن خلال التحدث مع بعضهم بعضاً، يستطيع الشباب اكتساب الثقة بأنفسهم لتغيير سلوكياتهم ومواقفهم تجاه الجنس والإنجاب، بالإضافة إلى تغيير سلوكيات ومواقف المحيطين بهم. وبهذه الطريقة يمكنهم بناء مجتمع من أشخاص حققوا التمكين وبات بمقدورهم الدفاع عن حقوقهم.

وكانت الإجابات مشابهة في بلدان أخرى. فقد قال حسن البوكري من المغرب: «لقد جعلتني ورشة العمل على وعي بأن كل شخص ينبغي أن يتمتع بالحق في اتخاذ القرار بشأن كل ما له علاقة بحياته وصحته الجنسية».

المتدربون يصبحون مدربين

يُعتبر التدريب منصة انطلاق للشباب لكي يصبحوا قادة لورشات العمل. ويستخدم هؤلاء الشباب مهاراتهم التي اكتشفت حديثاً من أجل تشجيع أقرانهم على المناقشة والفهم. وقال العديد من المشاركين، الذين استلهموا ما تعلموه، إنهم كانوا حريصين على نشر تلك الأفكار.

«قبل ورشة العمل لم أكن أفهم حقيقة أنني أستطيع أن أقرر بنفسني ما إذا كنت أريد أن أتزوج أم لا».

وقالت خريجة القانون ماريا إيلينا ميرليس سيسنيروس من المكسيك: «لقد أتاحت لي ورشة العمل الفرصة كي أفهم أنني يجب أن أجد طريقة للوصول إلى أجيال جديدة من الشباب، لأن حقوق الإنسان لا تزال تعتبر من المحرمات بالنسبة للعديد من أبناء جيلي، وهو أمر لا يُصدق كما يبدو».

وقد سارعت إيمان عبد الجبار من المغرب، وهي «باعية لحقوق المرأة في أعماقها» إلى اغتنام فرصة المشاركة في نشاط «التكلم بجرأة!». وستقوم بالتدريب الخاص بها عما قريب. وقالت: «تعلمت الاستماع إلى الآخرين، وليس الحكم عليهم، بل مساعدتهم في التغلب على أهوائهم الاجتماعية والثقافية وإبلاغهم بذلك بطريقة لا تصدمهم».

وقال محمد مايفغا، وهو قائد مجموعة شبابية في العاصمة المالية باماكو، إنه بعد أن تمكّن من

إلى اليمين: مشاركون في ورشة العمل الأولى لنشاط «التكلم بجرأة!» في مكسيكو سيتي بمناسبة إطلاق حملة «جسدي.. حقوقي» في مارس/آذار 2014.

بادر إلى التحرك <<>>

إن نشاط «التكلم بجرأة» واحد من الأنشطة الدينامية والتشاركية العديدة في مصدرنا التربوي الجديد المعنون بـ «احترموا حقوقك، احترموا كرامتك» - الحقوق الجنسية والإنجابية هي من حقوق الإنسان». الذي سيُنشر في سبتمبر/أيلول.

طالع المزيد <<>>

أنظر الرابط: www.amnesty.org/mybodymyrights



حفل شاي مع الاختلاف

احتجاج طاولة المطبخ في موسكو، روسيا، حيث
قُدم الشاي والدعم من أمستردام بهولندا، يونيو/
حزيران 2014.



وإن كافة وسائل الإعلام تقريباً خاضعة لسيطرة الحكومة. كما أن فضاء الإنترنت الذي يعبر فيه المرء عمّا يفكر به يتقلص بشكل كبير، ولكن بدون أن يعي الجميع أن هذا الأمر يحدث». وقد كانت استجابات الناس تجاه إفطار ألفريسكو متنوعة على نحو واسع، إذ توقف بعضهم لالتقاط صور، أو ل طرح أسئلة، أو ليقولوا إنهم يتمتعون بحرية الكلام في روسيا، بينما جلس آخرون لتناول كوب من الشاي». وقالت ماريا: «إننا لم يتغير شيء، فإن مطابخنا ستكون عما قريب، ومرة أخرى، الأماكن الوحيدة التي يمكننا فيها أن نتحدث بحرية حول السياسة والدين وحقوق الإنسان والفن».

تقول ماريا سيريدا من منظمة العفو الدولية في موسكو: «لقد قررنا تنظيم هذا الاحتجاج الرسمي لدفع الناس إلى التفكير بما تعنيه لهم الحرية». «في الزمن السوفييتي، كانت الاحتجاجات العامة ممنوعة، وأصبحت المطابخ الأماكن الوحيدة التي يستطيع الناس أن يتكلموا فيها بحرية وبدون خوف. ويبدو أن هذا الزمن أخذ يعود اليوم». «إن القوانين القمعية في روسيا تجعل من المستحيل تقريباً تنظيم احتجاجات كهذه بدون المخاطرة بدفع غرامات كبيرة. إذ يتعين عليك أن تصطدم بالكثير من العقبات كي تحصل على ترخيص. وحتى عندئذ يمكن أن تتوقع تدخلًا من قبل الشرطة أو المحتجين العدوانيين المواليين للحكومة».

В РОССИИ КАЖДЫЙ МОЖЕТ
СВОБОДНО ГОВОРИТЬ ВСЁ,
ЧТО ДУМАЕТ...
ТОЛЬКО У СЕБЯ
НА КУХНЕ

AMNESTY
INTERNATIONAL

طالع المزيد <<<

#SpeakOut تكلم بحراً من أجل حرية التعبير في روسيا في أكتوبر/تشرين الأول: تابع منظمة العفو الدولية Amnesty Global على فيسبوك و @AmnestyOnline على تويتر للمشاركة.

كيف تستطيع منظمة العفو الدولية وقف التعذيب؟

لوقف التعذيب في أي مكان، ينبغي توفير صورة واضحة عن زمان وأسباب وكيفية وقوع التعذيب. ويعطي ثلاثة من باحثي منظمة العفو الدولية لمحة عن كيفية رسم استراتيجيات مصوغة بعناية لتلائم أوضاع ثلاثة بلدان مختلفة للغاية.

المثابرة في الفلبين

ثمة جانب مظلم للمهرجانات الملونة والشواطئ المزروعة بالخيل التي تميز الفلبين. وهذا ما تعرفه جيداً الباحثة في منظمة العفو الدولية هازل غلانغ (في الصورة أدناه)، التي قالت: «إن نشأتي هناك غرست في نفسي الوعي بالمظالم المحيطة بي. وعندما انضمت إلى منظمة العفو الدولية، كان دافعي الرئيسي أن أسهم في إحداث تغييرات إيجابية في حياة إخواني الفلبينيين».

وقد عملت منظمة العفو الدولية على إبراز التعذيب في البلاد على مدى أكثر من 30 سنة، وحققت بعض النجاحات المميزة. وأضافت هازل تقول: «لقد ساعدت المنظمة على صياغة الحوار العام،

ومارست ضغوطاً من أجل إحداث تغييرات قانونية». وعلى الرغم من القوانين الجديدة التي تجرم التعذيب، فإنه لا يزال متفشياً.

وتعرف هازل ذلك جزئياً من التحدث مباشرة إلى الضحايا وعائلاتهم ومحاميهم. وعن ذلك تقول: «يولينا الناس الكثير من الثقة ويكثرون لنا النوايا الطيبة ويشاطروننا معلوماتهم الشخصية: محنتهم – التي غالباً ما تمثل أسوأ الأوقات في حياتهم – ومشاعرهم وأسماء الأشخاص الذين أحقوا بهم الأذى وأماكنهم. ثم أجد شخصاً معيناً يساعدنا على تدقيق المعلومات، وأحاول التأكد من مصادر أخرى».

وتشدد هازل على أهمية العمل مع مسؤولين حكوميين معينين، فتقول: «نحن نحري مقابلات رسمية مع موظفين مدنيين، وغالباً ما نعرض عدم ذكر الأسماء. إن أن إعداد التقرير أكثر فعالية من المقاربة العدوانية، لأن ذلك من شأنه أن يجعل الأشخاص دفاعيين، وبالتالي لن يحصل الباحث على معلومات منهم».

ومن خلال حديثها مع عدد متنوع من الأشخاص، اكتشفت هازل كيف تستمر الشرطة في تعذيب الأشخاص، ولا سيما المشتبه بهم جنائياً. ومع ذلك فقد ظل حجم عدم الإبلاغ عن التعذيب هائلاً: «فقد كان التركيز على قيام الجيش بتعذيب النشطاء السياسيين. وعلمت أن للعديد من الأشخاص صلات بالشرطة، ولذا فإن عدداً أكبر من المشتبه بهم جنائياً ربما يتعرضون للتعذيب».

لماذا إذن، على الرغم من وجود قوانين قوية، لا يزال التعذيب متفشياً إلى هذا الحد؟ وتجيب هازل على هذا السؤال بالقول: «أولاً لأنه لا يزال يقع بدون معاقبة مرتكبيه. إن لم تتم إدانة شخص واحد بارتكاب التعذيب منذ دخول قانون مكافحة التعذيب لعام 2009 حيز النفاذ».

وثانياً، لأن الأشخاص نادراً ما يبلغون عن تعريضهم للتعذيب: «إن أن الضحايا عادة ما ينتمون إلى الفئات الأقل حظاً. وغالباً ما لا يعرفون أن ما حدث لهم هو تعذيب وأنه لذلك يعتبر جريمة. ولا يعرفون أن لهم الحق في تحقيق العدالة، أو كيف يحصلون عليها».

«وكيف نتمكن من وقف التعذيب وتحقيق تغيير دائم حقيقي، يجب أن نتأكد من تنفيذ القوانين ومساءلة الأشخاص الذين يخرقونها. ويمكننا القيام بذلك عن طريق العمل مع أشخاص في الحكومة – ومن المهم البقاء على صلة بهم».





المنفى». وتم توزيعها بعناية وحذر نظراً للمخاطر الأمنية. بعدئذ، كان علينا أن نُخرج أشخاصاً من البلاد بغية إجراء مقابلات معهم. فقد كانت المسألة معقدة - إن عملنا بشكل وثيق مع شركاء موثوق بهم، ووضعنا استراتيجيتنا بعناية.

«وقررنا اختيار بلد ومدينة تكون فيها مقابلة الأشخاص المعرضين للخطر في أوزبكستان آمنة. ووضعنا برنامجاً زمنياً للاجتماعات ونظّمنا إجراءات السفر والإقامة. وكنا حريصين على حماية خصوصية الأشخاص الذين قابلناهم: فقد أراد العديد منهم أن يظلوا مجهولين الهوية، بسبب ضخامة المخاطر ولأن كل شخص يخشى الانتقام».

إلى أعلى: صبي يمر أمام ملصق انتخابي للرئيس الأوزبستاني إسلام كريموف، في العاصمة طشقند في ديسمبر/كانون الأول 2007. وقد فاز الرئيس كريموف بأربع انتخابات رئاسية متتالية منذ حصلت البلاد على استقلالها في عام 1991، ولا توجد فيها معارضة سياسية رسمية.

والدينية المتصوّرة منذ عام 1993. وتقول الباحثة في منظمة العفو الدولية ميسي ويتشردنغ: «إن عدد سكان أوزبكستان يبلغ 28 مليون نسمة، ولكن حفنة من نشطاء حقوق الإنسان المستقلين يعملون في مجال مناهضة التعذيب. وهؤلاء يعيشون في ظل خطر بائم من ردود فعل السلطات».

ونتيجة لذلك، أرغم العديد من النشطاء على العيش في المنفى. وحتّى هناك لا يفلتون من رقابة الأجهزة الأمنية، ويشعرون بالقلق من تعريض ذويهم في الوطن للخطر.

«ويخلص ميسي إلى القول: «إن عدداً قليلاً من الأشخاص يتمتعون بالشجاعة الكافية للمواجهة. وينبغي أن نعمل معاً من أجل بناء الثقة والخبرة لدى الجيل القادم».

ولجمع معلومات حول التعذيب، كان يتعين على الفريق أن يفكر بشكل خلاق: «لقد صمّمنا استبياناً للعاملين المحليين في مجال حقوق الإنسان وضحايا التعذيب وعائلاتهم والأشخاص الذين يعيشون في

«إن المثابرة عنصر أساسي كذلك. فكثيراً ما تمر عقود من الزمن قبل أن تتمكن من تحريك أشياء في بلد ما. ويجب أن تكون في هذا البلد على المدى الطويل - وهذا يقتضي التحلي بالإبداع - أي إيجاد طرق جديدة لإحداث التغيير».

تحت مستوى الرؤية في أوزبكستان

إن تطوير علاقات جيدة مع السلطات من أجل وقف التعذيب يمكن أن ينجح في الغالب، ولكنه شبه مستحيل في دولة استبدادية مثل أوزبكستان، حيث لا يُسمح لمنظمة العفو الدولية بدخول البلاد. وكب تدخل أوزبكستان، يجب أن تتلقى دعوة رسمية، وهو أمر نادر، كما أن إجراء بحوث مستقلة داخل البلاد يمكن أن يعرّض الأشخاص الذين تجري معهم مقابلات للخطر.

وثمة عدد قليل من الأشخاص الذين يجرؤون على الكلام حول حقوق الإنسان في البلاد، حيث تم حبس نحو 10,000 شخص وتعذيبهم بسبب آرائهم السياسية



إلى أعلى: دورية شرطة تجوب الشوارع، بينما تمر مجموعة من الشباب بجانبها في سيوداد خواريز، المكسيك، أغسطس/آب 2010.

بيد أن المحكمة العليا ليست مطلقة القوة. ويعتقد روبرت أن الرئيس إنريك بينا نيتو يمكن أن يحقق الكثير بإرسال رسالة مقنعة مفادها أن وضع حد للتعذيب يشكل أولوية، وأن أي شخص يتورط في ممارسته سيخضع للمساءلة، بكل بساطة. وقد قُطع هذا الالتزام من قبل، ولكن لم يتم الإيفاء به. وثمة مزيد من الأسباب الموجبة للاستمرار في ممارسة الضغط من خلال حملة «أوقفوا التعذيب».

بادر إلى التحرك <<<

انضم إلى حملتنا عبر الرابط: www.amnesty.org/stoptorture
وتابع على الإنترنت: @AmnestyOnline واستخدم #StopTorture على تويتر.

ساعدنا في تكوين صورة لبحوثنا التفصيلية». وقد أثبتت المنظمات المحلية أهميتها البالغة في وصف طبيعة المشكلة كوابء متفشية: «ولم يكن بوسعنا أن نفعل ذلك بدون المنظمات المحلية لحقوق الإنسان التي نعمل معها».

أما الآن، مع اكتساب حملة منظمة العفو الدولية زخماً كبيراً، يعتقد روبرت أن المصفوفة في حالة تحول. إن بعض الدوائر الحكومية باتت أكثر انفتاحاً وحرصاً على المشاركة، وتزداد التحقيقات في حالات التعذيب – 900 حالة في عام 2013 – مع أن عدداً قليلاً جداً منها ينتهي بتوجيه تهم إلى أشخاص – أربع حالات فقط في ذلك العام.

وفي حكم جديد من نوعه صدر مؤخراً عن المحكمة العليا، قضت المحكمة بإسقاط إحدى القضايا لأن اعترافاً رئيسياً أُنتزع تحت وطأة التعذيب. وأضاف روبرت يقول: «أما وقد أصبح جزء من سلك القضاء مستعداً لإبطال الأدلة المنتزعة تحت وطأة التعذيب، فقد بات لدينا نقاط ضغط جديدة. وستنهار مثل هذه الأدلة عند الاستئناف».

ولحسن الحظ سارت الأمور في عملية التنظيم والتصميم على ما يرام. ويقول ميسي: «إن مجرد اهتمام منظمة العفو الدولية واستماعها إلى الأشخاص تعني الشيء الكثير لهم. ومع بناء الضغوط، ستضطر السلطات كذلك إلى الاستماع».

«تستطيع الحكومة المكسيكية وقف التعذيب في غضون ستة أشهر»

يعتقد روبرت نوكس، الباحث في شؤون المكسيك بمنظمة العفو الدولية منذ 12 عاماً، أن الإرادة السياسية يمكن أن تضع نهاية سريعة للتعذيب الذي خرج عن السيطرة في المكسيك.

إن التعذيب ليس بالأمر الجديد، ولكنه ازدهر هناك منذ عام 2006، عندما قامت الحكومة بنشر القوات المسلحة والشرطة لمكافحة كارتيلات المخدرات. وظهرت أنماط التعذيب بشكل بطيء مع مقابلة باحثي منظمة العفو الدولية للضحايا والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية: «وكان الكثير مما سمعناه في البداية غير مسجل وذا طابع سردي. ولكنه

«إيمانها به يمكن أن يغير أي شيء»



بعد مرور 46 عاماً على صدور حكم الإعدام بحقه، ها هو هكمامادا إيواو يعود إلى منزله. والفضل في ذلك يعود إلى شقيقته هيديكو ومئات الآلاف من الأشخاص الذين أزرروه في سائر أنحاء العالم.

لقد حظي هكمامادا إيواو بموازين رفيعي المستوى. فقد شجبت مشاهير، من قبيل الممثل البريطاني جيرمي آيرونز، الظلم الذي يمثله حكم الإعدام الصادر بحقه. وقد ندد هؤلاء بالكرب الذي كابدته هكمامادا وهو في قائمة المحكومين بالإعدام طوال ما يربو على 40 عاماً، حيث كان ينهض كل صباح ويتسائل عمّ إذا كان ذلك اليوم آخر أيام حياته. وفي 27 مارس/آذار 2014، أُرِف ذلك اليوم، ولكن بدلاً من الاستيقاظ والذهاب إلى حتفه، خرج هكمامادا حراً وعاد إلى بيته للمرة الأولى منذ 48 عاماً.

إن إطلاق سراحه، وإن كان مشروطاً، يعتبر نصراً لمئات آلاف الأشخاص الذين ساندوه. وفي الوقت الذي ربما يكون المشاهير الذين أزرروه هم الأكثر شهرة، فإنهم ما كانوا يعرفوا عنه شيئاً لولا وجود امرأة بعينها، وهي شقيقته هيديكو.

عندما أنهم هكمامادا، وهو ملاكم محترف، في بادئ الأمر بارتكاب جريمة قتل وُقِض عليه في عام 1966 (أنظر الإطار الزمني، في الصفحة 19)، كانت هيديكو من الأشخاص القلائل الذين آمنوا ببراءته. وتذكر هيديكو قائلة: «خلال السنوات العشر الأولى كنتُ أشعر بالوحدة والعزلة وبدون أي دعم. كنتُ أشعر بالعار، ولم أستطع أن أقول علناً إنه بريء».

في عام 1968 خُكم على هكمامادا بالإعدام بعد تعرضه للضرب والتهديد لإرغامه على الاعتراف (للاطلاع على التفاصيل، أنظر الصفحة 23). وقد صوّرت وسائل الإعلام اليابانية كمجرم عفيف لأنه كان ملاكماً. وبالرغم من ذلك، فقد ظلت هيديكو مثابرة على التحرك ونجحت في كسب الدعم من حولها ولو ببطء.

إلى اليسار: هيديكو (إلى اليسار) تحمل باقة ورد وشقيقها هكمامادا يقفان في حلبة ملاكمة لدى تسلمه حزام بطل الملاكمة الفخري من جمعية الملاكمة لشرق اليابان، مايو/أيار 2014.



عندما أُطلق سراح هكامادا، رافقته إلى منزله نحو سبعة صناديق رسائل، أُرسِل العديد منها من قبل مؤازري منظمة العفو الدولية.

بدء الحملة

كان يامازاكي توشيكي واحداً من أولئك المؤازرين. وقد سمع بقضية هكامادا في نوفمبر/تشرين الثاني 1981، وفي غضون بضعة أشهر ساعد في تشكيل مجموعة دعم له في مدينة شميزو، التي كان قد قُبض عليه فيها. ويقول توشيكي: «لقد عرفت هيديكو منذ أن شاركتُ في العمل من أجل قضية هكامادا، وكنت دائماً مندهشاً من قوتها العقلية والجسدية. إن إيمانها به يمكن أن يغير أي شيء. وبسببها تمكنتُ من الاستمرار في النضال من أجله».

وكان توشيكي أحد الأشخاص القلائل الذين سُمح لهم بزيارة هكامادا بعد إقرار حكم الإعدام في عام 1980. ولكن مع تدهور حالة هكامادا العقلية، بدأ يرفض الزيارات، بما فيها زيارة هيديكو.

وقال توشيكي: «على الرغم من ذلك، واصلتُ زيارتي إلى المركز كي يعلم هكامادا أنه ليس وحده، وأن ثمة العديد من المؤازرين خارج نطاق المركز؛ كما أنني أرسلت له بطاقات وصوراً ومقالات إخبارية بشأن قضيته. وفي وقت لاحق، اكتشف توشيكي أنه لم يُسمح لهكامادا بتلقي أية رسائل، فقال: «أنا أشعر بالغضب الشديد حيال هذه القواعد الصارمة التي تمنع وصول الرسائل إلى النزلاء المحكوم عليهم بالإعدام».

انتشار التضامن في سائر أنحاء العالم

عندما أُطلق سراح هكامادا، رافقته إلى منزله نحو سبعة صناديق رسائل، أُرسِل العديد منها من قبل مؤازري منظمة العفو الدولية، وكانت تلك الرسائل حصيلية سنوات من الأنشطة النضالية والتضامنية.

وأوضح واكاياشي هيديكو، مدير فرع منظمة العفو الدولية في اليابان، الذي قاد حملة المنظمة من أجل هكامادا: «في كل يوم كانت تصل رسائل من سائر بلدان العالم إلى مركز الاعتقال الذي كان يقبع فيه هكامادا». لقد انضم أعضاء منظمة العفو إلى الحملة منذ الثمانينيات من القرن المنصرم فصاعداً. فهذا هانز إرت من ألمانيا، الذي سمع بهكامادا أول مرة في عام 1999، «كتب الكثير من الرسائل والعرائض والنشرات» على مدى سنوات.

وهناك مجموعة أخرى كتبت الكثير من الرسائل - حوالي 48,000 رسالة - وهي مجموعة دونوستيا/سان سباستيان في إسبانيا. وقالت منسقة المجموعة إناكي هيرناندو لارانجا، إنهم دعموا هكامادا لأنه كان يشبه أيتونا - أب الجد أو المسن المحترم - بين المحكوم عليهم بالإعدام.

وقالت: «فكرنا في ما نفعله بطريقة منظمة. فقد كان لدينا شبكة تضم 100 شخص من المستعدين لإرسال رسائل إلى اليابان، ونحن استخدمناها. وكانوا يرسلون رسائل في كل شهر».

نصر محدود

عندما أُطلق سراح هكامادا ريثما تُعاد محاكمته في مارس/آذار، احتفل مؤازروه حول العالم. وقال جيل من مجموعة تابعة لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة إن تلك الاحتفالات «خفتت بسبب الأخبار التي قالت إن الادعاء العام قدم دعوى استئناف ضد قرار محكمة المقاطعة».

وأضاف يقول: «شعرت بحزن شديد لأنه على الرغم من إطلاق سراحه الآن فإنه ليس ثمة ما يمكن أن يعوّضه عن السنوات الطويلة التي قضاها في غياهب السجون وهو ينوء تحت طائلة الإعدام». إن تلك السنوات الطويلة - التي أمضى العديد منها في الحبس الانفرادي - هزّت حالة هكامادا العقلية. وقالت هيديكو «إنه يعتقد أنه كسب القضية وأنه لن يعود إلى مركز الاعتقال ثانية».

«إن كل ما يفعله الآن هو المشي في أرجاء الغرفة والاستراحة لفترة قصيرة، تماماً مثلما كان يفعل في المعتقل. وهو لا يشاهد التلفاز، ولا يقرأ الصحف. أعتقد أن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً كي يتعافى».

إن هذا الفهم الصبور يميز أنشطة هيديكو من أجل شقيقها. وإن هذه المرأة، البالغة من العمر الآن 81 عاماً، والتي كرّست حياتها من أجل إطلاق سراح شقيقها، باتت تتقبل حقيقة أنه لم يعد يتعرّف عليها. مع ذلك، فإن الوشائج التي تربطها بشقيقها لم تُقطع. فقالت: «لم أره إلا نادراً خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة لأنه كان يرفض مقابلة أحد. ولكنه لا يزال أخي إيواو بعد 48 عاماً من الانفصال».

بادر إلى التحرك <<<

بصادف 10 أكتوبر/تشرين الأول اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام. لنساعد على التأكد من أن يكون هكامادا حراً فعلياً ونهائياً، أنظر كيف يمكنك ذلك على الصفحة 23.

طالع المزيد <<<

اقرأ مقابلة مع هيديكو على: <http://bit.ly/hidekihakamada>

www.amnesty.org/deathpenalty

هكماما إيواو: 48 عاماً للوصول إلى الحرية

- 10 مارس 1936** تاريخ ولادة هكماما.
- أغسطس 1966** يُقبض عليه ويُتهم بجريمة قتل مديره وثلاثة أشخاص آخرين.
- 11 سبتمبر 1968** يُحكم عليه بالإعدام استناداً إلى اعتراف انُزِعَ منه بالإكراه.
- مايو 1976** فشل دعوى الاستئناف ضد حكم الإعدام.
- نوفمبر 1980** المحكمة العليا ترفض دعوى الاستئناف الثانية وتؤيد حكم الإعدام؛ ويوضع هكماما قيد الحبس الانفرادي.
- يناير 1981** منظمة العفو الدولية تبدأ بمراقبة حالته.
- أبريل 1981** هكماما يطلب إعادة محاكمته.
- أغسطس 1994** هكماما يرفض الزيارات المحدودة من قبل شقيقته وثلاثة أشخاص آخرين؛ ومحكمة المقاطعة ترفض طلباً لإعادة محاكمته.
- يناير 1995** إدراج حالته في تحرك لمنظمة العفو الدولية، دعا إلى تحسين أوضاع النزلاء المحكوم عليهم بالإعدام في اليابان.
- أبريل 1998** تصبح حالته واحدة من حالات المناشدات العالمية لمنظمة العفو الدولية.
- 1998 - 1999** يوقع 10,000 شخص على عريضة تطلب بإعادة محاكمته.
- أغسطس 2004** المحكمة العليا في طوكيو ترفض طلباً لإعادة محاكمته.
- أكتوبر 2007** يتم تشخيص حالته المرضية بأنها قصور عقلي ... بسبب قضائه فترة طويلة في مركز الاعتقال.
- يناير 2008** يتم تشخيص حالته المرضية بأنها «اختلال عقلي بسبب السجن، تصل إلى حد «حالة الجنون».
- ديسمبر 2008** يتم إبرازه في حملة «أكتبوا من أجل الحقوق»، المراثون العالمي لكتابة الرسائل.
- ديسمبر 2012** يتم إبرازه في فعالية فرع منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة ضمن حملة الكتابة من أجل الحقوق.
- يناير 2014** أكثر من 40,000 شخص من شتى أنحاء العالم يوقعون على عريضة فرع منظمة العفو الدولية في اليابان للمطالبة بإعادة محاكمة هكماما.
- 27 مارس 2014** الموافقة على إعادة محاكمة هكماما؛ وإطلاق سراحه بصورة مشروطة بعد قضاء 48 سنة في السجن، وقد بلغ من العمر 78 عاماً.



■ يامازاكي توشيكي، أحد مؤزري هكماما منذ الثمانينيات من القرن المنصرم، وأحد الأشخاص القلائد الذين شجع لهم بزيارته في السجن. وقد كُتب على الياقطة «بداية إعادة المحاكمة».

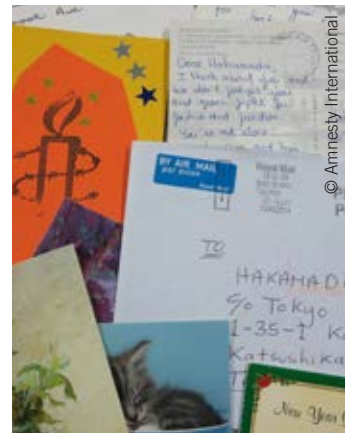
■ هكماما إيواو ومدير الفرع الياباني لمنظمة العفو الدولية هيديكي واكاياشي، يمسكان أحد ملصقات الملاكمة القديمة، مايو/أيار 2014.

■ تحرك عيد ميلاد هكماما، مارس/آذار 2013. سبعة صناديق رسائل، معظمها من مؤزري منظمة العفو الدولية قدمت أخيراً إلى هكماما عند إطلاق سراحه في مارس/آذار 2014.

بـعكس اتجاه عقارب الساعة من أعلى اليمين:

■ هكماما إيواو في الصورة كملامح محترف. في عام 1989 أرسل رسالة إلى الملاكم الأمريكي الأسوب روبن «هوريكان» كارتر، الذي أشهرت أغنية بوب ديلان «هوريكان» الحكم الخاطيء بارتكاب جريمة القتل العمد الذي صدر بحقه. وقد كتب هكماما يقول: «مثلما كان كارتر، أنا مصمم على أن أصبح أقوى بطل عالمي في النضال ضد التهمة الباطلة».

■ أعضاء مجموعة دونوستيا/سان سباستيان في إسبانيا يسلمون عريضة ممهورة بالتوقيع إلى السفارة اليابانية، ديسمبر/كانون الأول 2011.



رحلة طويلة صوب العدالة



© George Osodi/Amnesty International

على عدم السماح بإسكاننا. وفي خضم نضالنا اكتشفنا صوتنا وقررنا أن نكون مدافعين ودعاة لا ضحايا. وبدعم من منظمات محلية ودولية بدأنا رحلتنا صوب العدالة.

ونظراً لقلة إيماننا بالمحاكم الوطنية، قررنا أن نحمل قضيتنا إلى المحكمة الإقليمية لحقوق الإنسان؛ وهي محكمة العدل التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس). وقد كانت العملية بطيئة بشكل مؤلم في بعض الأحيان؛ إذ فرضت الحكومة تأجيل المحاكمة مرة تلو أخرى في محاولة لإصابتنا بالتعب والإحباط، ولكننا تحلينا بالصبر.

وسأظل دائماً أشعر بالامتنان لأنه جاء يومنا في المحكمة ولأن القاضي أصدر حكماً لصالحنا. ولكن ما علمتنا إياه التجربة لا يقل أهمية عن النص القانوني والأدبي الذي أحرزناه؛ إذ تعلمنا مدى القوة التي يكتسبها الناس عندما يتجمعون لحماية حقوقهم وحماية بعضهم بعضاً.

لقد أغلقت القضية الآن، بيد أن قصة أخرى ونضالاً آخر بدأ للتو. وسيكون علينا أن نبذل جهداً مماثلاً لضمان التنفيذ الكامل والفعال لقرار الحكم.

ولكننا نريد أن نذهب إلى أبعد من ذلك، نريد أن نعمل معاً مع مجتمعاتنا وحكوماتنا وجميع الذين يريدون أن يجعلوا مدينة بورت هاركورت لجميع المواطنين: أي مدينة إنسانية.

المحتجين السلميين الذين أطلقت قوات الأمن النار عليهم؛ والثاني هو 10 يونيو/حزيران 2014، عندما حققت لنا العدالة محكمة دولية لحقوق الإنسان بعد نضال دام نحو خمس سنوات.

وقد بدأ الأمر كله ذات صباح في مستوطنة بوندو أما في بورت هاركورت، عندما توفقت للانضمام إلى السكان والمؤازرين من شتى أنحاء المدينة، الذين تجمعوا للاحتجاج على كتابة أرقام على منازلنا كعلامات بهدف هدمها.

وبعد مرور حوالي نصف ساعة وصلت قافلة من الشاحنات التي تحمل أفراداً من قوات الأمن المسلحين بأسلحة أوتوماتيكية تقودها عربة مزودة بمدفع، وشقت صفوف الحشد بسرعة فائقة، وأطلقت النار على المشاركين بدون إنذار.

وقد أطلقت النار على الناس من الخلف أثناء فرارهم. وشاهدت رجلاً أطلقت عليه رصاصة في ظهره واخترفت صدره. وافتتق الجنود آثار الدماء للوصول إلى الأماكن التي اختبأوا فيها، وشوهت جثث مكوّمة في شاحنة وهي تغادر المكان.

لقد أطلقت علينا النار لأننا قمنا بالتجمع والتعبير عن موقفنا من السياسات التي من شأنها أن تزيل السقوف من فوق رؤوسنا، بكل بساطة، ولأننا كنا نمارس حقنا في التجمع السلمي والاحتجاج.

وفي مواجهة الرصاص والجرفات، صمّمنا

«لقد تعلمنا ماهية القوة التي تكمن في تجمع الناس معاً لحماية حقوقهم وحماية بعضهم بعضاً».

فوبارا صامويل، ناشط من مجتمع «بوندو أما» على شاطئ بورت هاركورت، نيجيريا.

وأخيراً بعد نضال دام نحو خمس سنوات، حقّق أفراد مجتمع «بوندو أما» في بورت هاركورت بنيجيريا نصراً مميزاً في يونيو/حزيران. فقد قضت إحدى المحاكم بأن الحكومة ليس لها الحق في إطلاق النار عليهم خلال احتجاج سلمي على خطط ترمي إلى هدم منازلهم. كما قضت بمنحهم حوالي 70,000 دولار أمريكي تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بهم.

الناشط فوبارا صامويل

ثمة يومان في حياتي لن أنساهما: الأول هو 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2009، عندما كنت مع مجموعة من



إلى اليمين: تلميذ مدرسة يسرون بجانب ثقب أحدثها الرصاص الذي أطلقتها القوات الحكومية على حشد من المحتجين على هدم منازلهم، بورت هاركورت، نيجيريا، أبريل/نيسان 2011. إلى الأعلى: نشطاء من بوندا أما يحتفلون بالأخبار السارة التي تقول إنهم كسبوا الدعوى القانونية التي رفعوها ضد الحكومة. وقال جوي وليامز (في الوسط)، البالغ من العمر 17 سنة، والذي أصيب برصاصة في رجله خلال احتجاج عام 2009: «لقد قطعنا شوطاً طويلاً وحققنا إنجازاً كبيراً».

طالع المزيد <<<

www.chicoco.fm، وهو محطة إذاعة عامة قام بإنشائها سكان شاطئ بورت هاركورت بدعم من منظمة العفو الدولية و CMAP. www.cmapping.net
www.amnesty.org/endorcedevictions

عدم السماح للحكومة بالإفلات بفعلتها هذه المرة. ومع مرور السنين حظيتُ بفرصة الالتقاء بأولئك الأشخاص وبالمجتمع الأوسع مرات عدة. وشهدتُ قوتهم وتصميمهم على المطالبة بحقوقهم في عدم التعرض للإخلاء القسري وفي التجمع السلمي وتحقيق العدالة.

وعندما جاء يوم العدالة أخيراً، وكسبوا دعواهم في محكمة «إيكواس» انطلقت الضحكات - وسالت دموع الفرح - في مكاتب منظمة العفو الدولية. إن لنا جميعاً الحق في حماية حقوقنا، وإن مجتمع «بوندا أما» يمثل الهاماً لنا جميعاً.

لوسي فريمان، مسؤولة الحملات في منظمة العفو الدولية

زرت «بوندا أما» أول مرة في ديسمبر/كانون الأول 2009، أي بعد مرور شهرين على حادثة فتح النار على المحتجين السلميين هناك على أيدي الجنود. وقد أراني السكان ثقب الرصاص في جدران وأبواب منازلهم، والطوب المكسور نتيجة لاقتحام قوات الأمن لمنازلهم وكسر أبوابها.

وأجريتُ مقابلة مع نساء كنَّ يفدن الاحتجاجات ويشاركن في الغناء والرقص، عندما قبِلن برش الغاز المسيل للدموع في وجوههن. وتحدثتُ مع أشخاص كانوا في منازلهم أو في الطريق إلى عملهم عندما أُطلقت النار عليهم وانقلبت حياتهم رأساً على عقب. وسمعت عن نضالهم من أجل مقاومة عمليات الهدم والتعافي من جراحهم وعن عزمهم على



© Amnesty International



© Private



© Ihar Tsikhanouk

أهالي قرية النبي صالح يواجهون العنف

الاسم: أهالي قرية النبي صالح
البلد: الأراضي الفلسطينية المحتلة

النبي صالح قرية صغيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويواجه أهالي القرية، البالغ عددهم 550 نسمة، قمعاً عنيفاً ومتمركزاً على أيدي الجيش الإسرائيلي.

وقد دأب الأهالي على تنظيم احتجاجات سلمية أسبوعية ضد الاحتلال العسكري الإسرائيلي لقربتهم منذ عام 2009. كما أنهم يعارضون إقامة المستوطنة الإسرائيلية حلميش، التي استولت على معظم أراضيهم الزراعية، وعلى الرغم من أوامر المحكمة، فقد قام المستوطنون بتحويل نبع الماء التابع لقرية النبي صالح إلى مكان سياحي يمنع أهالي القرية من استخدامه.

ويرد الجيش الإسرائيلي على الاحتجاجات السلمية للأهالي باستخدام القوة المفرطة وغير الضرورية؛ إذ يطلق الذخيرة الحية والرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت، ويطلق عبوات الغاز المسيل للدموع على الناس والممتلكات. وحتى الآن قتل الجيش الإسرائيلي شخصين، وهما مصطفى ورشدي التميمي، وأصاب مئات الأشخاص بجروح، ومن بينهم أطفال.

إن تحقيقات الجيش الإسرائيلي في حوادث قتل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تتسم بالسرعة والاستقلال والحيادية بوجه عام. ففي ديسمبر/كانون الأول 2013، أغلق الجيش الإسرائيلي التحقيق في حادثة قتل مصطفى ورشدي التميمي بدون تحميل أحد مسؤولي الجرمية.

كما يعمد الجيش الإسرائيلي إلى ترهيب أهالي قرية النبي صالح، وذلك بإعلان القرية بأكملها منطقة عسكرية مغلقة، وتنفيذ مهام ليلية، حيث يقوم الجنود بتفتيش منازل الأهالي وحتى اعتقال الأطفال، على سبيل المثال.

رسالتك يمكن أن تساعد أهالي قرية النبي صالح: يرجى دعوة وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون إلى ضمان عدم تعرض الأهالي للمضايقة، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع.

إبدأ رسالتك بعبارة «السيد الوزير»، وأرسلها إلى: Moshe Ya'alon, Minister of Defence, Ministry of Defence, 37 Kaplan Street, Hakiry, Tel Aviv 61909, Israel

Email: minister@mod.gov.il, pnio@mod.gov.il, myaalon@knesset.gov.il
فاكس: +972 3 691 6940، +972 3 696 275، +972 3 696 2757

سُجن بسبب عمله الصحفي

الاسم: إسكندر نيغا
البلد: إثيوبيا

قُبض على الصحفي إسكندر نيغا في سبتمبر/أيلول 2011 إثر كتابة مقالات انتقد فيها الحكومة الإثيوبية ودعا إلى احترام حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات.

أتهم إسكندر بارتكاب جرائم إرهابية وأُعلنت إبانته في يونيو/حزيران 2012. وفي الشهر التالي حكم عليه بالسجن لمدة 18 سنة. لقد سُكّل إسكندر شوكة في خاضرة السلطات الإثيوبية. وهذه هي المرة الثامنة التي يُعتقل فيها ويحاكم بسبب عمله الصحفي. وكان إسكندر وزوجته سيركلييم، وهي صحفية كذلك، قد اعتُقلا في الفترة بين عامي 2005 و 2007. وقد أنجبت سيركلييم طفلها الوحيد نافكوت في السجن.

وشكّلت كلمة حماسية ألغها إسكندر في اجتماع عام قبل فترة وجيزة من القبض عليه جزءاً أساسياً من أحدث الأدلة المقدمة ضده. وقد تحدث فيها عن ضرورة النضال السلمي من أجل الإصلاح، وأعرب عن أمله في «أن هذا العام سيكون الأخير الذي يشهد سجن الإثيوبيين بسبب معتقداتهم السياسية».

إننا نعتقد أن إسكندر سجين رأي، محتجز بسبب أنشطته السلمية والمشروعة كصحفي. وقد شاب محاكمته مخالفات خطيرة، من بينها حرمانه من الاتصال بمحاميه وأفراد عائلته في المراحل الأولى من اعتقاله.

ومنذ بداية عام 2014 - وفي انتهاك للدستور الإثيوبي - ما انفك إسكندر يواجه فرض قيود متزايدة على الأشخاص الذين يُسمح لهم بزيارته الآن في السجن.

رسالتك يمكن أن تساعد إسكندر: يرجى الكتابة إلى رئيس الوزراء لحنه على إسقاط كافة التهم الموجهة ضد إسكندر، وإطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط.

إبدأ رسالتك بعبارة: «السيد رئيس الوزراء» وأرسلها إليه على هذا العنوان: Prime Minister Hailemariam Desalegn, P.O. Box 1031, Addis Ababa, Ethiopia.

تعرّض للضرب على أيدي الشرطة لكونه مثلياً

الاسم: إيهار سيخانيوف
البلد: بيلاروس

في 6 فبراير/شباط 2013 كان إيهار تسيخانيوف يخضع للمعالجة من فرحة في المعدة في أحد مشاهي هروننا الواقعة في غرب بيلاروس، عندما دخل اثنان من أفراد الشرطة بملابس مدنية، وطلبوا منه مرافقتهما لاستجوابه. وفي مركز الشرطة سألوا إيهار - وهو ناشط يدافع عن حقوق ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر ومختلطي الجنس - عن نوع هاتفه الخليوي وسيارته وحذائه.

وعندما انحن إيهار كعب ينظر إلى حذائه لكمة أفراد الشرطة على صدره فسقط أرضاً. عندئذ أمره بالوقوف ولكموه مرة أخرى، وكرروا ضربه مرات عدة. ثم غادر الشرطيان، وجاء ثلاثة آخرون، وأخذوا يسخرون منه لكونه مثلياً، وهددوه باستخدام مزيد من العنف.

وعندما أعادته الشرطة إلى المستشفى، طلب إيهار من الطاقم الطبي للمستشفى توثيق إصاباته في تقرير، ولكنهم رفضوا، قائلين إن ذلك ليس جزءاً من وظيفتهم.

وقد وقعت الحادثة بعد وقت قصير من محاولة إيهار وغيره من الناشطين تسجيل مركز لامبادا لحقوق الإنسان رسمياً، وهو منظمة تدعم حقوق الأشخاص ذوي الميول المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر ومختلطي الجنس في بيلاروس.

وبعد أن قدم إيهار شكوى رسمية بشأن معاملته، أبلغه مكتب المدعي العام بسرعة أنه لا تتوفر أدلة كافية لفتح تحقيق. كما رفضت دعوى الاستئناف التي قدمها، ولم يخضع أفراد الشرطة المسؤولين عن ضرب إيهار للمساءلة.

رسالتك يمكن أن تساعد إيهار: يرجى كتابة رسالة تحت فيها المدعي العام على إجراء تحقيق في إساءة المعاملة والتهديدات التي تعرّض لها إيهار من قبل أفراد الشرطة في مركز شرطة منطقة أكتوبر في هروننا، وإخضاعهم للمساءلة.

إبدأ رسالتك بعبارة: «السيد المدعي العام»، وأرسلها إليه على العنوان الآتي: Alyksander Koniuk, Generalnaya Prokuratura, ul. Internatsionalnaya 22, 220030 Minsk, Belarus.

Email: info@prokuratura.gov.by
فاكس: +375 17 226 42 52 (الرجاء قول «فاكس» بوضوح إذا ما رد أحد ما)

مناشدات عالمية

أكتب رسالة..
غير حياة إنسان

إن رسالة منك يمكن أن تحرر
سجيناً، أو توقف إعداماً أو
تساعد عائلة مفجوعة على
تحقيق العدالة.





© uznews.net

يقضي حكماً بالسجن 10 سنوات لعمله الصحفي

الاسم: ساليزون عبد الرحمانوف
البلد: أوزبكستان

ساليزون عبد الرحمانوف صحفي مستقل ومدافع عن حقوق الإنسان يبلغ من العمر 64 عاماً. ويقضي حالياً حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات في أوزبكستان بزعم حيازة مخدرات بقصد بيعها. ونحن نعتقد أن التهم الموجهة إليه ملفقة وأنه سجين رأي، أدب كعقوبة له على تعبيره السلمي عن آرائه الانتقادية.

وكان ساليزون قد اعتُقل في 7 يونيو/حزيران 2008 للاشتباه في حيازته مخدرات بصورة غير مشروعة. وتُذكر أن أفراد شرطة السير، الذين أوقفوا سيارته للتفتيش الاعتيادي، ادَّعوا أنهم وجدوا كمية من الأفيون والماريفونا مخبأة في حذائه. وينفي ساليزون تهمة حيازة المخدرات أو استخدام مواد غير مشروعة نفيًا قاطعاً.

وقد رُفض طلب محاميه إجراء فحص الطب الشرعي للتعرف على أية بصمات على الكيس الذي يحتوي على المخدرات والسيارة التي عثروا عليها. كما أن فحوص الدم التي أُمرت بإجرائها الشرطة التي تحقّق في حادثة اعتقاله، أكدت أنه لم يُعثَر على أية آثار مخدرات في جسمه.

كما قامت الشرطة بتفتيش منزل عبد الرحمانوف ومكتبه وصاربت حاسوبه ووثائق خطية تخصه. ولم يسفر التفتيش عن العثور على أية أدلة تشير إلى قيامه بأية أنشطة غير مشروعة أو صلات إجرامية. ومع ذلك فقد حُكم على ساليزون بالسجن لمدة 10 سنوات في أكتوبر/تشرين الأول 2008.

وقد تدهورت حالته الصحية بشكل كبير منذ اعتقاله، ولم يتلقَ معاملة طبية كافية. وفي عام 2013 أدخل عبد الرحمانوف مستشفى السجن في طشقند أربع مرات لمعالجته من فرحة في المعدة والأمعاء.

رسالتك يمكن أن تساعد على إطلاق سراح ساليزون عبد الرحمانوف:

يرجى دعوة السلطات الأوزبكستانية إلى إطلاق سراح ساليزون عبد الرحمانوف فوراً وبلا قيد أو شرط. كما يرجى حث السلطات على الكف عن مضايقة وحبس الصحفيين المستقلين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

إبدأ رسالتك بعبارة: «السيد المدعي العام»، وأرسلها إليه على العنوان الآتي:

Prosecutor General Rashidzhon Kodirov,
Prosecutor General's Office of Uzbekistan, ul.
Gulyamova 66, Tashkent 100047, Uzbekistan



© Private

تعرّض للضرب والحرق، وتُترك فريسة للموت

الاسم: هكان يمان
البلد: تركيا

كان هكان يمان، وهو سائق حافلة صغيرة من اسطنبول، يسير عائداً إلى منزله من مكان عمله في 3 يونيو/حزيران 2013، عندما مرّ من أمام مظاهرة عامة ضدّ العنف الشرطة. وفي غضون لحظات علق في برائن اعتداء وحشي عليه من قبل أفراد الشرطة، وصفه بالقول:

«في البداية تعرّضت للرش بخرطوم ماء، ثم أطلقت عليّ عبوة غاز مسيل للدموع، فأصابته في البطن، وسقطت على الأرض. عندئذ هرع حوالب خمسة من أفراد الشرطة وأحاطوا بي وشرعوا بضربي على رأسي بشكل متكرر. ووضع أحدهم جسماً صلباً في عيني وانتزعاها.

«كنت ملقح على الأرض بلا حركة. وسمعت أحدهم يقول: «هذا الشخص انتهى، دعونا نجهز عليه؛ جرّوني مسافة 10-20 متراً وألقوا بي في أتون النار، ثم غادروا المكان. عندئذ استطعت أن أجز نفسي خارج دائرة النار.»

ووفقاً للتقرير الطبي المتعلق به، أصيب هكان بجروح بالغة في رأسه ووجهه، وبكسور في أنفه وعظمة وجنته وعظام جبهته ونقته. وقد إحدى عينيه، بالإضافة إلى 80 بالمئة من قدرته على الإبصار بالعين الثانية. وأصيب بكسر في الجمجمة من أعلى رأسه إلى كفيه، كما أصيب ظهره بجروح من الدرجة الثانية.

وقد قدم هكان شكوى جنائية باعتبار الجريمة التي ارتكبت بحقه محاولة قتل.

رسالتك يمكن أن تساعد هكان:

يرجى كتابة رسالة تدعو فيها إلى وضع حد لآب تأخير في الإجراءات الجنائية ضد أفراد الشرطة الضالعين في الجريمة. كما يرجى السؤال عن التوقيت المتوقع لاستكمال التحقيق وتقديم المعتدين على هكان إلى ساحة العدالة.

إبدأ رسالتك بعبارة: «السيد المدعي العام»، وأرسلها إلى العنوان الآتي:

Cengiz Turan, Cumhuriyet Savcısı, Memur Suçları Savcılığı, İstanbul Anadolu Adliyesi, Esentepe Mahallesi, E-5 Yanyol, Kartal İstanbul, Turkey

فاكس: +90 216 303 35 99



© Amnesty International

46 عاماً في قائمة المحكومين بالإعدام

الاسم: هكامادا إيواو
البلد: اليابان

فُيَض على هكامادا إيواو بسبب مقتل عائلة مؤلفة من أربعة أفراد في عام 1966. في ذلك الوقت كان عامل مصنع في الثلاثينيات من العمر، حيث تقاعد مؤخراً من مهنته كبطل في الملاكمة (أنظر المقال في الصفحات 17-19).

وقد أُدين وحُكم عليه بالإعدام إثر محاكمة جائزة، وظل في قائمة المحكوم عليهم بالإعدام حتى مارس/آذار 2014، عندما أمرت محكمة منطقة شيزوكا بإطلاق سراحه وتعليق حكم الإعدام وإعادة محاكمته.

وقدم الادعاء العام دعوى استئناف ضد ذلك الحكم، وستقرر المحكمة العليا في طوكيو الآن ما إذا كان سيتم المضي قدماً في محاكمة هكامادا أم لا.

بعد 20 يوماً من استجواب الشرطة له بدون حضور محاميه، اعترف هكامادا بقتل رئيسه وزوجته وطفليهما. ولكنه سحب اعترافاته فيما بعد وشهد أن أفراد الشرطة ضربوه وهددوه لانتزاع اعتراف منه تحت وطأة الاستجوابات اليومية الطويلة على مدى 12 ساعة يومياً. بيد أن اعترافه ظل بشكل أساساً لإبائته.

واليوم يبلغ هكامادا الثامنة والسبعين من العمر، وهو يعاني من تدهور حالته الصحية، العقلية والجسدية، نتيجة لسنوات السجن الطويلة، التي قضت معظمها في الحبس الانفرادي.

وفي عام 2007 صرّح أحد القضاة الأصليين في المحاكمة علناً بأنه يعتقد أن هكامادا بريء. وقال إنه ناشد القاضيين الآخرين أثناء المحاكمة أن يحكموا ببراءته، ولكن رأيه خسر بأغلبية الأصوات. وظلت كافة المناشآت والعرائض التي قُدمت لاحقاً من أجل إعادة محاكمته تقابل بالرفض حتى هذا العام.

رسالتك يمكن أن تساعد هكامادا:

يرجى كتابة رسالة إلى المدعي العام تدعو فيها إلى إسقاط دعوى الاستئناف المقدمة ضد إعادة المحاكمة، وضمان إصدار حكم عادل بحق هكامادا.

إبدأ رسالتك بعبارة: «السيد المدعي العام في طوكيو، وأرسلها إليه على العنوان الآتي:

Kotaro ONO, Tokyo Public Prosecutors Office,
1-1-1 Kasumigaseki Chiyoda-ku,
Tokyo-to 100-8904



© Novoderezhkin Anton/ITAR-TASS Photo/Corbis

هل يمكن أن تؤدي كتابة رسالة إلى تغيير حياة إنسان؟

نعم، هذا ممكن، لكن بمساعدتكم. إن أن حملة الكتابة من أجل الحقوق التي قامت بها منظمة العفو الدولية في العام الماضي أدت إلى إطلاق سراح ثلاثة سجناء. وشعر أشخاص عديدون ممن كانوا عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان بأنهم أكثر أماناً وحصولاً على الدعم. فقد قام أشخاص من 143 بلداً بنحو 2.3 مليون تحرك في سائر أنحاء العالم، وذلك بإرسال رسائل وكتابة مناشدات وتوقيع عرائض. وفيما يلي ملخص للأمثلة على الفرق الذي أحدثته رسائلكم ومناشداتكم وعرائضكم.

العدالة لجابر الماجري في تونس

حكم على جابر الماجري بالسجن لمدة سبع سنوات ونصف السنة بسبب تعليق نشره على «فيس بوك» اعتبر «مسيئاً للإسلام». وبعد أن قُدّم ما يربو على 158,000 شخص عريضة إلى السلطات للمطالبة بالإفراج عنه، أُطلق سراح هذا المدون. ولكنه اعتُقل مرة أخرى للأسف في أعقاب مواجهة مع بعض المسؤولين. وعلى الرغم من ذلك، فقد قالت لنا شقيقته إنيس: «إن الرسائل تجعله يشعر بأن هناك من يتذكره، كما أنها ساعدت على رفع روحه المعنوية حقاً».



أطلق سراحه في روسيا

في 19 ديسمبر/كانون الأول 2013، أُطلق سراح فلاديمير أكيمنكوف - الذي اعتُقل مع أرتيوم سافيلوف وميخائيل كوسنكو عقب مشاركتهم في احتجاج في ميدان بولوتنايا بموسكو. وبعد إرساله إلى مستشفى للمعالجة النفسية القسرية، أصبح بإمكان ميخائيل الآن الاستمرار في العلاج في منزله مع عائلته. وقد أعرب كل من شقيقة ميخائيل ووالد أرتيوم وفلاديمير عن امتنانهم العميق لكم على رسائلكم ومساندتكم.



تعزيز حقوق الإنسان في هندوراس

لقد أرسلتم ما يربو على 51,000 رسالة تدعو رئيس هندوراس إلى حماية مجموعة من نشطاء حقوق الإنسان من التهديد والترهيب. وقالت المناضلة بيرثا أوليفا: «إن رسائلكم ساعدت على ممارسة الضغوط على الحكومة لحملها على اتخاذ إجراء: فقد تمكنا من رؤية الدعم الدولي، الذي يعتبر ضرورياً جداً لنا للاستمرار في عملنا المحفوف بالمخاطر».



حماية نشطاء المعارضة في البحرين

زُجّ ثلاثة عشر ناشطاً بارزاً في السجن إثر اندلاع احتجاجات مناهضة للحكومة في مارس/آذار 2011. وكان للدعم الواسع النطاق الذي قُدّم لأولئك الرجال في العديد من بلدان العالم أثر عميق على عائلاتهم. وأُرسل أكثر من 123,000 شخص منكم رسائل إلى السلطات البحرينية، واعترفت الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي بأهمية هذه القضية.



مساندة الدكتور تون أونغ في ميانمار

لقد أرسلتم أكثر من 120,000 رسالة إلى السلطات الميانمارية للمطالبة بإطلاق سراح الدكتور تون أونغ، الذي كان يقضي حكماً بالسجن لمدة 17 عاماً إثر محاكمة جائزة. وقد صدرت قرارات عدة بتخفيض مدة حكمه، وأكدت منظمة غير حكومية محلية أن المدة المتبقية التي سيقضيها في السجن هي أقل من سنة.



الحرية ليورم بوبا في كمبوديا

شجنت يورم بوبا لمدة ثلاث سنوات بتهم ملفقة، إثر احتجاجها على عمليات الإخلاء القسري في مجتمعها. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 أُطلقت سراحها بكفالة. وتلقت السلطات قرابة 253,000 مناشدة من مؤازري منظمة العفو الدولية في 54 بلداً. وهي مستمرة في النضال من أجل مجتمعها: «إنني أشعر بالسعادة لأنني أعلم الآن أننا لسنا وحدنا في ساحة النضال».





إيهار تسيخانيوك في بيلاروس



تعرّض الناشط إيهار للضرب على أيدي الشرطة بعد أن حاول مع أصدقائه طلب ترخيص لمنظمتهم.

التي تعمل في قضايا ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر ومختلطي الجنس. وقد شارك ما يربو على 172,000 شخص منك في التحرك من أجل التوعية بالتحديات التي يواجهها هؤلاء في بيلاروس. وقال إيهار: «عندما أشعر بفقدان الأمل، أخرج رسالة من بين تلك الرسائل، فتلهمني الصبر والأمل، وتعود إليّ الثقة بالنفس». ولا يزال المجال مفتوحاً لمساعدة إيهار: الصفحة 22.

تحرك من أجل هكان يمان في تركيا



تعرّض هكان يمان للضرب المبرح على أيدي الشرطة بالقرب من منزله إثر مظاهرات اندلعت في وسط إسطنبول في يونيو/حزيران 2013. وقد شارك أكثر من 96,000 شخص منكم في التحرك من أجله، ومحاميه على ثقة بأن هذه الضغوط أسهمت في تقديم التحقيق في حالته. وقال هكان: «أحبكم جميعاً، وأشكركم جزيل الشكر. إنه لأمر عظيم أن تكونوا هنا». لكتابة رسالة إلى هكان، أنظر الصفحة 23.

الصور من اليمين إلى اليسار: فلاديمير أكيمنتوف (إلى اليمين) يشارك في تجمع لدعم السجناء السياسيين الآخرين، فبراير 2014؛ يورم بوفو وأصدقائها يحتفلون بإطلاق سراحها في نوفمبر 2013؛ بعض الرسائل التي أرسلت إلى إيهار تسيخانيوك.

أكتبوا من أجل الحقوق 2014 <<<

في هذا العام نحن بحاجة إلى مساعدتكم لحماية 12 شخصاً ومجتمعاً من المعرّضين لخطر انتهاكات حقوق الإنسان. ترقّبوا المزيد من التفاصيل في عدد نوفمبر/ديسمبر 2014 من النشرة الإخبارية.



رسائل من أجل مريم لوبيز في المكسيك



قام جنود باختطاف مريم وتعذيبها واحتجازها لعدة أشهر. وقالت إن آلاف الرسائل والبطاقات والرسائل على أليس بوك «التي وصلتها شجّعنا على السعي من أجل تحقيق العدالة»: «أشكركم على مساندتكم مع أنكم لا تعرفونني. شكراً لكم على البطاقات وعلى المشاعر وعلى كل شيء».

التضامن مع قرية النبي صالح في الأراضي الفلسطينية المحتلة



في كل أسبوع يقوم أهالي قرية النبي صالح بالاحتجاج على إقامة مستوطنة إسرائيلية غير شرعية على أراضيهم الزراعية. ومع أن الأوضاع لم تتغير بعد، فقد قال الأهالي إن رسائلكم ساعدتهم على التوعية بنضالهم. فقد قالت إحدى سكان القرية ناريمان التميمي إن الرسائل التي تلقاها جعلتها تبتكي فرحاً. لا يزال المجال مفتوحاً أمام التحرك من أجلهم: أنظر الصفحة 22.

ممارسة الضغوط من أجل إسكندر نيغا، إثيوبيا



حكّم على الصحفي إسكندر نيغا بالسجن لمدة 18 سنة إثر إلقاء كلمات وكتابة مقالات انتقد فيها الحكومة الإثيوبية. وقد منّست رسائل الدعم التي أرسلتموها شغاف قلب زوجته سيركليمة، فقالت: «سأبصر النظام على إطلاق سراحه مع آخرين من سجناء الرأي. ولا يستطيعون مقاومة مثل هذا النوع من الضغوط. بإمكانكم مواصلة التحرك من أجل إسكندر نيغا، أنظر الصفحات 22.

بنبغي دفع تعويضات إلى مجتمع «باديا إيسيت» في نيجيريا



شارك أكثر من 83,000 شخص منكم في التحرك من أجل جماعة «باديا إيسيت» عقب إجلائهم قسراً من منازلهم من قبل السلطات. وقد وافقت الحكومة أخيراً على دفع تعويضات لهم. إن قال أحد نشطاء المجتمع المحلي ييمبو أوزوبي: «لم يرغبوا أبداً في دفع تعويضات، ولكنهم بمساعدتكم وجهودكم وافقوا على دفع مساعدات لنا».

«لا بد ان يكون الجيش قادراً
على التمييز من الجو أن
الأهداف التي يضربها ما هي
إلا سيارات إسعاف».

الدكتور بشار مراد، جمعية الهلال الأحمر
الفلسطيني، غزة، أغسطس/آب 2014

#CIVILIANSUNDERFIRE